تطبيق القانون من حيث المكان ويخضع تطبيق القانون الى مبدأين
مبدأ إقليمية القوانين

الفرع الأول: المقصود بمبدأ الإقليمية

 يقصد بهذا سريان القاعدة القانونية على كل ما يقع داخل إقليم الدولة وعلى كل الأشخاص الموجودين فيه فيخضع لحكم هذه القاعدة كل من المواطن والأجنبي، ويقابل هذا المبدأ عدم سريان القاعدة في خارج حدود الدولة، فإذا قلنا أن القانون العراقي إقليمي التطبيق، فإنه يترتب على ذلك ما يلي:

1/- أنه دون سواه يسري على كل ما يقع في الإقليم العراقي، وعلى كل الأشخاص الموجودين مهما كانت جنسيتهم.
2/- أنه لا يمتد خارج اقليم العراق، حتى ولو تعلق الأمر بمواطنيين عراقيين فإنهم يخضعون لقانون الدولة التي يقيمون فيها.
الفرع الثاني: أساس مبدأ الإقليمية
 يستند مبدأ السريان الإقليمي للقاعدة القانونية إلى فكرة سيادة الدولة على إقليمها، مما يعد تطبيق تشريعات دول أخرى على ما يقع في إقليمها اعتداءا على سيادتها.
 لذا يعتبر تطبيق القانون الخاص بالدولة في إقليمها على جميع الأشخاص الموجودين فيه من أهم مظاهر السيادة، وعليه فإن للدولة أن تفرض النظام الذي تريده على جميع القاطنين في إقليمها، ويعتبر حق الدولة في السيادة على إقليمها نتيجة طبيعية لوجودها. فالدولة لا يكون لها وجود إلا على إقليم معين، والإقليم هو أحد أركان الدولة وهو مكان وجودها.

المطلب الثاني: مبدأ شخصية القوانين
الفرع الأول: المقصود بمبدأ شخصية القوانين
 يقصد بهذا المبدأ سريان القاعدة القانونية على الأشخاص المنتمين إلى الدولة سواء كانوا موجودين على إقليمها أو مقيمين خارج الإقليم، وعدم سريان هذه القاعدة على الأشخاص المنتمين للدول الأخرى حتى ولو كانوا مقيمين في إقليمها.
فإذا قلنا مثلا أن القانون العراقي شخصي التطبيق فمعنى ذلك ما يلي:
1/- أن القانون يطبق على العراقيين حتى ولو وجدوا خارج الإقليم العراقي.
2/- أنه لا يسري على الأجانب حتى ولو وجدوا داخل الإقليم .
الفرع الثاني: أساس مبدأ شخصية القوانين
 يقوم مبدأ السريان الشخصي للقاعدة القانونية على أساس سيادة الدولة على رعاياها أينما وجدوا، وذلك للعلاقة التي تربطهم بها، وهي علاقة لا تتقيد بمكان معين، بل تتسع لتشمل جميع الأمكنة التي تحوي أحدا من رعاياها، فهؤلاء الرعايا هم الذين وضعت التشريعات من أجلهم، ومن ثم يجب أن تطبق غليهم أينما وجدوا، فيعتبر حق الدولة في السيادة على رعاياها نتيجة طبيعية لكون هؤلاء الرعايا يمثلون عنصر الشعب في الدولة التي لا يمكن أن تقوم بغيره، فالدولة إذا كيان بشري إضافة إلى أنها كيان إقليمي.